

الفدائيون ، دون ابلاغ السلطات المختصة بذلك . كما طبقت هذه السياسة ايضا في قطاع غزة بعد مقتل التاجر اليهودي «شلومو ليفي» (١٩) ، حيث هدمت السلطات هناك ثمانية منازل بالقرب من مكان حادث الاغتيال . وقد اوردنا هاتين الحادثتين على سبيل المثال لا الحصر .

ومما تجدر الاشارة اليه ان وزير الدفاع موشيه ديان كان قد اطلق على سياسته الجديدة في المناطق المحتلة ، اسم سياسة « عقاب الجوار » بدلا من الاسم الحقيقي والملائم لهذه السياسة ، في محاولة منه لتخفيف وقعها على الرأي العام العالمي ، غير ان وكالات الانباء الاجنبية اخذت تتناقلها تحت اسم « العقاب الجماعي » ، مما ساعد على تشويه سمعة اسرائيل على الصعيد العالمي ، الامر الذي دفع وزير الخارجية « ابا ايبن » (حماسة) للتصدي لهذه السياسة .

وقد ساءت العلاقات بين وزير الدفاع موشيه ديان ، الذي يعتقد بأن سياسته تجلب فوائد جمة لامن اسرائيل ، بغض النظر عن الرأي العام العالمي وسمعة الدولة في الخارج وبين وزير الخارجية « ابا ايبن » الذي يعتقد بأن هذه السياسة تجلب الضرر لاسرائيل وتشوه سمعتها في الاوساط الدولية (٢٠) .

وقد نعت « ابا ايبن » هذه السياسة الجديدة « بالافلاس الاخلاقي » وبعث ببرقية الى رئيسة الوزراء غولدا مئير ، اعلن فيها تحفظه التام من سياسة «العقاب الجماعي» غير انه تبين فيما بعد ان رئيسة الوزراء (وهي تعتبر من فئة الصقور) قد صادقت على هذه السياسة !

وهناك مواضيع أخرى تسيء، حسب وجهة نظر فئة الحمائم، الى صورة اسرائيل في المحافل الدولية ، وتظهرها بالشكل « المتعنت » امام انظار العالم . وهذا الامر ناجم — كما تدعي هذه الفئة — عن تهرب حكومة الائتلاف الوطني من اظهار المرونة ، تجاه المقترحات السياسية المختلفة ، وامتناعها عن اتخاذ مواقف حاسمة في مجال السياسة الخارجية ، او تحديد سياسة واضحة بالنسبة لمستقبل ومصير المناطق المحتلة، وذلك تحاشيا لحدوث أزمة حكومية ، لتمدد وجهات النظر داخل حكومة الائتلاف الوطني . ويعتقد هؤلاء ان هذه الحكومة « قد نجحت في شيء واحد فقط . وهو عدم اتخاذ القرارات الواضحة » (٢١) . الامر الذي من شأنه ان يرسم انطبعا في أذهان الرأي العام العالمي بأن اسرائيل دولة « متعنتة » .

لم تدع هذه الفئة ، وخاصة فئة حمائم حزب العمل صراحة ، الى حل حكومة الائتلاف الوطني ، التي تعتبر حجر عثرة ، امام اتخاذ القرارات الحاسمة والواضحة ، حول كافة المواضيع الرئيسية التي تواجه اسرائيل ، بل اكتفت بإبراز المواقف المختلف عليها بين كتلة « جاخال » التي تتبنى سياسة عدم «تصور» اعادة شبر واحد ، وتدعو الى الحفاظ على ارض اسرائيل الكاملة وبين حزب العمل ، الذي تبدي حمائم مرونة أكثر بالنسبة لمستقبل المناطق المحتلة .

أخذت هذه الفئة توجه نقدا الى الحكومة ، دون التجرؤ على المطالبة بحل حكومة الائتلاف الوطني ، فقد عبر عضو الكنيست « اهارون يديلين » (حماسة — حزب العمل) في النقاش السياسي الذي دار في سكرتارية الحزب ، عن رأي يؤيد بقاء حكومة الائتلاف الوطني ، غير انه قال : « ينبغي ان لا تلمس هذه الحكومة التناقضات القائمة بين كتلة « جاخال » وحزب العمل » (٢٢) .

أما عضو الكنيست ، مردخاي بن فورات (حماسة — حزب العمل) فقد قال في نفس الجلسة « ان اشتراك كتلة « جاخال » لم يمنعا من اتخاذ المبادرات ، ولم يحل دون غولدا مئير وقبول محادثات على غرار رودس » (٢٣) .

غير ان سكرتير الهستدروت عضو الكنيست ، « يتسحاق بن اهارون » قد تجرأ اكثر